

جريدة الجمهورية 11/8/2012

فخامة الرئيس،

النسبية تتعارض مع الطائف وتعيدنا إلى العرقية بعدما أخرجنا الطائف منها.

تحية طيبة وبعد،

يوم ناديت بالنسبية لم تكن أسباب معارضتها مسموعة كما هي اليوم ، وقد عكفنا في اللجنة الدستورية والقانونية المنبثقة عن الرابطة المارونية التي لي شرف الإنتماء إليها ، إلى بحث إيجابيات ومساوئ إعتقاد النسبية في اقتراح قانون الإنتخاب الذي أعدته وزارة الداخلية.

انطلقنا لتقييم النسبية من الدستور اللبناني وفقاً لتعديلات عام 1990 الذي أنط بموجب المادة /17/ منه السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء في إطار مشاركة الجميع في صنع القرار السياسي ، ولهذه الغاية كرّست المناصفة بين المسلمين والمسيحيين بموجب المادة /24/ من الدستور والنسبية بين الطوائف والمناطق ...

فإذا كانت المناصفة أحد أهم الأركان التي ارتكزت إليها تعديلات الطائف والتمثيل النسبي بين المناطق والطوائف فهل يعقل أن نعتد نسبية على النسبية ؟

وكيف السبيل إلى ذلك والنسبية تفترض أقله وجود مقعدين لأي طائفة ، فيما لا يوجد في كثير من الدوائر إلا مقعد نيابي واحد لمرشح عن أحد الطوائف ، كالمقعد الماروني والكاثوليكي والإنجيلي والدرزي ومقعد الأقليات في بيروت والمقعد العلوي والماروني والأرثوذكسي في طرابلس ، والعلوي والماروني في عكار ، والشيعي في جبيل ، والكاثوليكي في المتن ، والدرزي في بعبدا ، والأرثوذكسي في عاليه إلخ إلخ ... ومعظم دوائر لبنان بحيث أنه يوجد 32 مقعداً لطوائف مختلفة لا يمكن تطبيق النسبية عليها لعدم وجود مقعدين في الدائرة عينها وهذا الأمر يشمل 14 دائرة من أصل 24 دائرة معتمدة في القانون الحالي أي 60 ٪ تقريباً من الدوائر.

وبالتالي نكون قد طبقنا النسبية في 40 ٪ من الدوائر وعلى 70 ٪ تقريباً من المقاعد والنظام الأكثر في 60 ٪ من الدوائر وعلى 30 ٪ من المقاعد ، ما يجعل من العملية الإنتخابية مطبقاً عليها نظامين إنتخابيين في الوقت عينه ، فيفوز مرشح على أساس النسبية وآخر على أساس النظام الأكثر في هذا ما لا يجوز على وجه الإطلاق.

فخامة الرئيس إن التطبيق المعنوي لاتفاق الطائف جراء إشراف نظام الوصاية السورية على لبنان ، هجر اللبنانيين إلى الخارج ومعظمهم من المسيحيين الذين رفضوا أن تقمع حرياتهم السياسية ولم يتحملوا صعوبة الأوضاع الاقتصادية في تلك المرحلة ، أضف إلى ذلك ما رتبته مراسيم التجنيس مما جعلهم اليوم عددياً ما يقارب ثلث اللبنانيين ، مع العلم أن التجنيس في تلك المرحلة لم يشمل من هم من أصل لبناني في بلدان الإغتراب ولهم علينا أحقية منحهم الجنسية اللبنانية.

وعليه إن نظام النسبية (كمصطلح حسابي) يعبر عن نفسه بنفسه ، حيث لا يمكن للمسيحيين أن يتمثلوا تمثيلاً حقيقياً إلا بنسبة 36 ٪ وفقاً إلى نسبة وجودهم الديمغرافي في العام 2013 ، فهل نعود إلى تطبيق العرقية فيما أخرجنا اتفاق الطائف منها؟؟؟

وعلى سبيل المثال لا الحصر هل يمكن تطبيق النظام النسبي في المربعات الأمنية التي تحظر قيام تيار سياسي آخر وفقاً لما حصل مع التيار الأسعدي الذي لاقى كواده الإضطهاد على اختلاف أنواعه من حرق لمكاتبهم وسياراتهم وإلقاء القنابل عليهم...

فخامة الرئيس ، النسبية نظام إنتخابي يمثل الأقليات وهذا صحيح لكن تطبيقه من شأنه أن يلحق ضرراً كبيراً يطلال الوجود والتمثيل السياسي لمكوّن اساسي من مكونات المجتمع اللبناني وأن رئاسة الجمهورية مؤتمنة الحفاظ على الدستور واحترام أحكامه فلا يجوز والحال هذه تطبيق العرقية بدلاً من المناصفة.

فخامة الرئيس بالأمس أشار إلى كل ذلك عدد من النواب الذين شاركوا في إقرار وثيقة الطائف للوفاق الوطني ، وتمسكوا بالطائف الذي يبقى المرجع الوحيد حتى تعديله ، فلا يجوز الإستناد إلى غايات وأهداف أخرى ونحن نعلم أنها نبيلة وصادقة لكنها وللأسف لا تألف مع أحكام الدستور.

صحيح أن النسبية من شأنها أن تعصرن العملية الإنتخابية ، لكنها تأتي في آخر المسار المتعلق بتطوير الحياة الديمقراطية حيث يبدأ هذا المسار بالإنتقال من النظام الطائفي إلى الدولة المدنية وصولاً إلى تطوير الحياة الحزبية ، لتصبح الأحزاب وطنية الإنتماء تعتمد الديمقراطية كآلية لعملها ، فتبتعد عن العائلية والزعامة الدائمة على رأس الحزب حيث يتم التداول على هرميتها وصولاً إلى إقرار حق الإنتخاب لمن بلغ سن 18 ، شرط أن يسبق ذلك تربية مدنية وثقافة وطنية يتلقاها الناخبون في

المدارس ، ليتمكنوا من تحديد خياراتهم قبل وضعهم أمام خيارات إنتخابية وحزبية طائفية لا بديل عنها ، حيث تكون ثقافتهم الديمقراطية محدودة ، وبالتالي لا تأت الممارسة على قدر أهمية الحق الممنوح لهم.

والى أن تقر كل تلك القوانين الإصلاحية التي لا بد وأن تترافق مع تعديلات دستورية وإقرار تشريعات تواكب هذه الإصلاحات ، عندها يمكن الولوج إلى النسبية على أساس لبنان دائرة إنتخابية واحدة.

أما وأنا لا نزال في نظام الجماعات التي تحتفظ وبموجب الدستور بحقوق تمثيلية ، فلنلج إلى تصغير الدوائر وقد لاقى مشروعنا المؤلف من 47 دائرة تأييد معظم القوى السياسية الذي تشبه تقسيمات الدوائر المعتمدة فيه الدوائر المعتمدة في كل محافظة الجنوب بعد فصل حاصبيا ومرجعيون عن بعضهما ونصف الدوائر في الشمال وفقاً لقانون المعمول به حالياً فلا يتجاوز عدد المقاعد في الدائرة عن 4 كما هو الحال في صور ولا تقل عن اثنتين كما هو الحال في صيدا ، وهذا القانون فيه توازن تقريبي بين عدد الناخبين وعدد المقاعد للمرشحين ، ويؤمن الحفاظ على العيش المشترك ولا يوجد فيه عزل طائفي كما يجلو للبعض تسميته (علماً أن هذا العزل الطائفي يمارس في حياتنا اليومية مدى أربع سنوات وبصورة متجددة وليس لحظة الاقتراع).

فخامة الرئيس فلنعد إلى الرأي العام الوطني الجامع المعارض للنسبية ولنتمسك بمن يؤمن بالمنصفة لا سيما من أيّد هذا الأمر علناً ، كتيار المستقبل والحزب الإشتراكي والعديد من القوى المسيحية لا سيما تلك المنضوية في لقاء بكركي حيث تجمع على وجوب تصغير الدوائر على أساس النظام الأكثرّي ، فتصغر الأفضية الكبيرة لتصبح متناسبة مع الأفضية الصغيرة لجهة عدد المقاعد حيث يكون عدد المقاعد والناخبين متقارباً من دون أن يكون الفرق بينها شاسعاً ، كما هو الحال في صيدا (مقعدين) ، بعلبك الهرمل (عشرة مقاعد) ، فنحقق صحة التمثيل ونحترم إتفاق الطائف ونحافظ على كل حقوق الجماعات المكونة للمجتمع اللبناني كما فعل المشرّع الدستوري ، أملاً في أن تمكّن صحة التمثيل من العمل لاحقاً على تطوير الحياة الديمقراطية في لبنان كما سبق وأشرنا.

المحامي الدكتور أنطوان أ. سعد